

حزب الإصلاح الاشتراكي (١٩٣٨)

١٩٣٨ - ١٩٥٢

بقلم . دكتور رؤوف عباس حاندي

كلية الآداب - جامعة القاهرة

لعل أبرز معالمه امتازت به الحياة المصرية في مصر - منذ إعلان دستور ١٩٢٣ حتى أواخر الثلاثينات - ظهور أجزاب سياسية مختلفة أدت إلى تفتت وحدة البلاد السياسية وهبوط العمل الوطني من مستوى النضال الثوري الذي يبلغ ذروته في ثورة ١٩١٩ إلى محاولة الوصول إلى تحديد للعلاقات بين مصر وإنجلترا - عن طريق المفاوضات - يحقق للبلاد مضمونا استقلاليا يدعم ذلك الاستقلال الشكلي الذي حصلت عليه البلاد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كما شغلت تلك الأحزاب السياسية بمشكلة النضال الدستوري وتباينت مواقفها بين مناصر لتطيان القصر حينئذ ومناوئ له حينئذ آخر وإنشغالها عن تحقيق الأهداف الوطنية بالصراع على الحكم وأدى هذا الصراع إلى أنصرافها عن وضع برامج إصلاحية تعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن سوء توزيع الثروة وغلو على الاحتكارات الرأسمالية في البلاد فلم تهتم بإيجاد حلول جذرية لمشاكل الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال

(*) يدين هذا البحث بالفضل للاستاذ أحمد كامل قطب المحامي الذي تفضل مشكورا فاذن لي بالإطلاع على وثائق وأوراق حزب الإصلاح الاشتراكي وهي عبارة عن بعض السجلات الخاصة بمركز الحزب بالقاهرة وثلاثين ملفا قرويا والشعب واستخلصت من ذلك ما شئت من تلك الوثائق والأوراق مادة البحث .. كما أتاح لي سيادته الجلوس إليه جلسات طويلة لمحاولة الوقوف على ما كان غامضا بالنسبة لي من بين الأوراق والوثائق التي سيادته أقيم للشكر والمعرفان .

وهو أمر طبيعي اذا علمنا أن ألوية قيادة تلك الاحزاب كانت معقودة للبرجوازية الوطنية .

ولقد أدى إقفال الاهتمام بمشاكل الطبقة السكادحة الى قيام محاولات لتأسيس هيئات سياسية تضمنت برامجها أسسا لحل هذه المشاكل ويأتى في مقدمة هذه الهيئات « الحزب الاشتراكي » الذى تأسس فى العشرينات الاولى من هذا القرن وتضمن برنامجها تصورا لحل هذه المشاكل ازداد وضوحا فى البرنامج الذى أعلنه الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعى . ولكنه أتاح للبرجوازية الوطنية فرصة تصفية بتخليه قضية الصراع الطبقي على قضية التحرر الوطنى بما قرر الجماهير منه وعجل باصطدامه بالوفد الذى كان يتولى قيادة الجماهير (١) .

وفى أواخر العشرينات ظهرت محاولة لتأسيس حزب للفلاح فقد دعا اسماعيل مظهر — صاحب مجلة العصور — مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى إلى تأسيس حزب الفلاح المصرى ونشر فكرة المشروع على صفحات مجلته (٢) على شكل مذكرة مطولة يتحدث فيها عن مبررات قيام حزب الفلاح وأضمنها مشروع برنامج الحزب واقترح أن يتولى الوفد تأسيس هذا الحزب فتكون رئاسته الدائمة لرئيس الوفد المصرى وأن يتولى صاحب الاقتراح سكرتاريته العامة مدى الحياة وأن تؤسس جريدة باسم (الفلاح) تنطق بلسان الحزب ، ويبدو أن الفكرة لم ترق للوفد فلم يمرها التفتان لأننا لم نشر على ذكر للمشروع بعد ذلك ولم يسفر عن تأسيس حزب للفلاح وهو أمر طبيعي فقد كان الوفد — كدأبه —

(١) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى مجلة الهلال أكتوبر ١٩٦٤ ،

ص ٢٢ — ٢٥ .

(٢) العصور ، مجلة شهرية ، أكتوبر ١٩٢٩ .

لا يقبل السماح بقيام حزب سياسى غير كمال كان يصرف جهودة للقضية الوطنية ولم يلق بالالى المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الا ما كان منها ملحاً فيسمى حينئذ الى محاولة تخفيف حدتها دون أن يحاول استئصال شأقتها .

وشهدت الثلاثينات الأولى محاولة لتأسيس حزب للعمال ولكنها كانت مناورة سياسية رمية من ورائها النيل عمناس حليم — مؤسس الحزب — الى خلق قتل سياسى يستند اليه في تحقيق إطماعه السياسية ورغم أن برنامج هذا الحزب تضمن تصوراً لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية غير أنه لم تتوفر لديه نية بذل جهود عملية في هذا الصدد إذ سرعان ما أوقف الحزب نشاطه بعد ستة أسابيع من تأسيسه حين حقق مؤسسه هدفه بالوصول الى تقامم مع قيادة الوفد (١) .

ولكن حركة حزب الفلاح الاشتراكي التي بدأت في أواخر عام ١٩٣٨ كانت أكثر استمرار وسندرس فيما يلي ظروف قيام هذا الحزب وتطوره التنظيمي ودوره في الحركة الوطنية وصولاً الى تقييم تلك التجربة من شق جوانبها .

وترجع أصول هذا الحزب الى موجة الإعجاب التي شملت فريقاً من الشباب المصري — وخاصة طلبة الجامعة — بالجانب البراق من المبادئ الفاشية والنازية من حيث كونها دعوة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم شهد مطلع الثلاثينات اتجاه بعض الشباب الى الاشتغال بحركة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وهيأت لهم الظروف السياسية فرصة تحقيق بعض النجاح في هذا الصدد . فقد أقدمت حكومة إسماعيل صدقي (١٩٣٠) على إلغاء دستور ١٩١٣ وإعلان دستور وقانون انتخاب

(١) انظر : رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .

جديدين نقصان من الحقوق السياسية للأمة . وتبع ذلك دخول الأحزاب في صراع مرير مع حكومة صدقي من أجل الدستور وانصرافها عن القضية الوطنية، وعن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نازدادت تعاقبها نتيجة للأزمة الاقتصادية المنيعة، التي عانت منها مصر وغيرها من دول العالم في تلك الحقبة مما دفع بعض الشباب إلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية والانصراف إلى الاشتغال بالإصلاح الاجتماعي وشجبتهم الحكومة على ذلك لتصرفهم عن تأييد الوفد الذي كان يترجم المعارضة .

وبن ثم كان تأسيس أولئك الشباب للجمعية « مشر وعلم قرش » « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » فبينما رأى أعضاء الجمعية الأولى أن مهمة تأخر مصر يمكن في تحللها عن الأخذ بالصناعة ومن ثم ملقوا بمشروع التبرعات، من مواطنيهم لإقامة مشاريع صناعية تتيح للبلاد فرصة الاستغناء عن البضائع الأجنبية كخطوة أولى في سبيل التخلص من السيطرة الأجنبية (١) وجد أشباع الجمعية الثانية أن علة تأخر البلاد عن ركب التقدم تكمن في سيطرة الأمية والجهل على الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة ، ومن ثم رأوا أن يأخذوا بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم . وقد قدر هؤلاء الشباب أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التي أدت في النهاية إلى تأسيس حزب الفلاح .

إن فقد قام ليف من طلبة الجامعة والمدارس العليا بتأسيس « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » في مطلع عام ١٩٣٣ لتوجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات والمناظرات في الأندية والجمعيات العامة وتنظيم

(٢) أسس هذه الجمعية بعض طلبة الجامعة والمدارس العليا برئاسة أحمد حسين ومات بجميع تبرعات أنشأ بها مصنع لطرايش وبارك اسماعيل صدق باشا الحركة عند قيامها وتحول بعد ذلك إلى جمعية حزب مصر الفتاة (انظر : أحمد حسين أزهار قصة مصر في الثلاثينات ديوان القلم القاهرة ١٩٨٢ - وهي تتضمن مذكرات أحمد حسين عن تلك الحقبة) .

الرحلات واستغلال العطلة الصيفية في العمل على نحو الأمية بين صفوف الفسلاحين في الريف وذلك بإقامة لجان في القرى وفي الأحياء الشعبية المدن تضم الطليعة المتطوعين الذين يقومون بتعليم القراءة والكتابة لمواطنيهم كما يلتقون عليهم محاضرات ذات أسلوب مبسط عن الصحة وطرق الوقاية من الأمراض وأساليب الحياة المثلى الاقتصادية والاجتماعية من حيث إرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بها من جميات تعاونية وطريقة تنظيم منازلهم وحياتهم اليومية كذلك إلقاء دروس في تاريخ مصر وحضارتها القديمة لاطلاع الفلاحين على عظمة مصر ومجدها النابز وكان شعار هذه الجمعية أن من هدم زكناً واحداً من أركان الجبهة فقد هدم ركناً متيناً من أركان الوطن (١).

ووضعت الجمعية قانوناً أساسياً نصت فيه على أنه — لا تعرض للمساائل السياسية أو الدينية وأن غرضها ثقافي علمي بحث كما وضعت لنفسها إطاراً تنظيمياً في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة المصرية والمدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عضواً (وانتخب أحمد كامل قطب (الطالب) بكلية الحقوق رئيساً للجنة وأحمد فؤاد عمرو (كلية الحقوق) وكيلاً ولطفي حماد الحسيني (كلية العلوم) سكرتيراً ومحمد عبد النبي صادق (مدرسة التجارة العليا) أميناً للصندوق . كما كانت هناك لجان فرعية في السكليات والمدارس المتخلفة وفي القرى التي ينتمي إليها الطلاب وأسندت الرئاسة الشرفية للجمعية إلى الدكتور علي باشا إبراهيم الذي كان — في ذلك الحين — معيراً للجامعة المصرية بالنيابة (٢).

-
- (١) الامام : صحيفة تنف احبوعية بفندارها أحمد زكي أبو شادي هذه خاص عن لجنة الطلبة للفكر الثقافية ١/٨/١٩٣٣ :
(٢) المرجع السابق : نفس العدد

وبدأت الجمعية عملها في « مشروع القرى » اعتباراً من صيف عام ١٩٣٣ في حوالي أربع مائة قرية عن طريق التطوعين من الشباب المتعلمين — من الطلبة وغيرهم — كل في قريته فيقومون بجمع الفلاحين ممن تجاوزوا سن الالتزام ويختص كل متطوع بعشرة من الفلاحين يعلمهم التواءة والكتابة والحساب وفق طريقة معينة ابتكرها محمد مظهر سعيد ويلقى عليهم محاضرات في الصحة العامة والزراعة وغيرها من الأمور التي تمس صميم الحياة في الريف وكان مركز الجمعية في القاهرة على اتصال دائم بلجان القرى يمدّها بالنشرات الخاصة في الدروس وطرق تدريسها، وقد اشترك في تحرير تلك الدروس لفيف من المتخصصين أمثال محمد فريد وجدي والشيخ عبد الوهاب للنجار وعبد الله أمين وإبراهيم رمزي و خليل مطران وبطرس باسيلي وغيرهم (١)

وفي العام التالي (١٩٣٤) تحول المشروع إلى جمعية باسم « جمعية نهضة القرى » تكون لها مجلس إدارة جديد من بعض الشخصيات التي أبدت تأييدها للمشروع بالاشتراك في تحرير حلقات الدروس التي تضمنتها نشراته للطباعة وتولى رئاسة المجلس الجديد الدكتور علي باشا إبراهيم وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب .

وقد اتسع نشاط الجمعية حتى بلغ عدد القرى التي شملها ذلك النشاط نحو ألف قرية في عام ١٩٣٦ وتعاونت الحكومة مع الجمعية فرخصت لها باستخدام المدارس الزراعية الحكومية في مختلف أنحاء القطر وخصصت لها إعانة سنوية . وقام الكثير من نظار المدارس والمعلمين والموظفين بتنظيم اللجان في المديريات والشعب في القرى واهتم الممد والأعيان بالمشروع فوضعوا اللجان القروية تحت إشرافهم وتولوا رئاستها وتبرعوا لها بالمال وأخلوا لها غرفاً خاصة من دورهم وتكفلوا بمصاريف الإنارة

(١) جهاد العام الخامس : بيان مطبوع عن تطوير جمعية نهضة القرى : ١٩٣٨/٥/٦ .

وتقديم الأدوات الكتابية اللازمة بل أفرد بعضهم دار خاصة للجمعية في قريته .
كما وضعت وزارتي الزراعة والصحة مطبوعاتهما ونشرتهما تحت تصرف الجمعية
وبارك الشيخ محمد المراغى شيخ الجامع الأزهر نشاطها وسمح لها بنشر دعايتها
للتطوع بين طلبة كليات الأزهر ومعاهده وطلب قسم تفتيش المساجد بوزارة
الأوقاف إلى الوعاظ والخطباء في المساجد أن يدعوا الناس إلى تمضيده المشروع
والانضمام إليه (١) .

ونيل إلى تفسير هذا التأييد الرسمي الذى حظيت به جمعية نهضة القرى بمحرم
الحكومة على أن تنأى بالشباب عن المشاركة في المعارضة السياسية التى كان يقودها
الوفد في مواجهة حكومات الانقلاب الدستورى التى يرأسها إسماعيل صدق ثم
عبد الفتاح يحيى .

ومهما كان الأمر فقد زاع الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية — أثناء
طوافهم بالقرى — ما بلغته أحوال الفلاحين من سوء نتيجة سوء توزيع الملكية
الزراعية وغياب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التى تهتم بأمور الفلاحين هذا
بالإضافة إلى ما عاناه الفلاح بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التى تركت آثار بالغة على
اقتصاديات مصر عامة وزادت من بؤس الفلاح المصرى خاصة . لذلك فكروا في
إقامة حزب للفلاح يطرح برنامج اجتماعى اقتصادى لحل هذه المشاكل محاولا حشد
الفلاحين وراءه لتأييد خطته .

وقد تم ذلك على مرحلتين فقد كون هؤلاء من أنفسهم هيئة في خريف ١٩٣٨
— أطلقوا عليها اسم « جماعة الفلاح » ثم حولوها إلى « حزب الفلاح الاجتماعى »
والاقتصادى « فى الثانى من ديسمبر ١٩٣٨ حيث احتفلوا بافتتاح دار الحزب بميدان

(١) نفس المصدر .

للكفة فريدة «المتبة الخضراء» (١) وأدوا قسم الولاء للحزب، ثم توجهوا بالسيارات
لزيارة ضريحى الملك فؤاد وسمند زغلول (٢) ومن عادة حرمى عليها الحزب فى كل
احتفال من احتفالاته فجا بعد. فكان الحزب شديد الولاء للملك بقدر ما كان حريصاً
على كسب رضا قيادته الوفدة.

ولما كان مؤسسوا الحزب ليسوا من الفلاحين وإنما كانوا ينتفون إلى
البرجوازية الصغيرة فقد أخذوا يجمعون التوكيلات من الفلاحين بالقرى واستعانوا
فى ذلك ببعض أفضله للجن جميع نهضة القوى التى كلفت من مشورة فؤاد الزيف . وكانت
هذه التوكيلات، ينص فيها (٣) على أن، المقيمين عليها قد «فوضوا» عنهم هيئة حزب
الفلاح فى القيام بالدفع عن مصالحهم المسلمة والمطالبات بجميع حقوقهم الاجتماعية
والاقتصادية والدفاع عنها أمام أولى الأمر وجميع الهيئات والجهات بكافة أنواعها
وفق برنامج الحزب . . . وبذلك سعى أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب (٤) — من
الناحية الشكلية — إلى اكتساب الوكالة الشرعية عن الفلاحين .

وفى ٢٦ من ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب برنامجه (٥) الذى صدره بيلانه لشرح

(١) كلفت طائر الحزب من مقر مكتب أحمد كامل قطب المحامى .

(٢) وثائق الحزب ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب خطبة أحمد كامل

قطب ١٢/١٣/٦٩٤٥ .

(٣) المصير السابق ملفات الفروع النص الرسمى المطبوع للتوكيل .

(٤) كانت تتكون من ١٢ حامياً (أحمد كامل قطب ، محمد عبد المنعم عفيفى ، وعمود

حسين ، محمد فهمى عظيم ، وعبد المجيد أبو الهز ، وأحمد فؤاد عمرو ، وأحمد جعفر ،

وسيد عبد الوهاب ومصطفى المقرلاوى ، وحسن عبود ، ومحمد على لمام ، وواسع رزق الله)

بالإضافة إلى مدرسين (محمد صالح سمك ولوى توفيق) ووكيل نيابة (عبد الفتاح همران)

وموظف بالصحة (محمد حامد) وطبيب (د. نور الدين يوسف) .

(٥) تعتمد هنا على النص المطبوع لبرنامج ويقع فى ١١ صفحة من القلم المتوسط ويقتصر

على البيان ونظام الحزب وبرنامجه .

الظروف التي أدت إلى قيام الحزب فأشار البيان إلى ماعم العمل السياسي من حزازات وتباغض بين الأحزاب وكيف أدى ذلك إلى تفرقة الصفوف وإهمال « مصالح البلاد الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت جماعات بالظلم والمذاب » كالفلاح والعامل » ثم أشاد بالملك فاروق الشاب الذي اعتبر توليه العرش شرفا للشباب وتأكيذاً لأهلية الشباب لقيادة الحركات القومية الكبرى . وأنه يجب على الهيئات القومية في مصر أن تتجه إلى علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق تقدم البلاد وخاصة بمد عقد المعاهدة المصرية البريطانية ١٩٣٦ فتبتعد عن المازعات السياسية وأجتنابها والاتجاه « نحو إيجاد هيئة جديدة تعمل شيئاً إيجابياً جديداً من أجل هذا الفلاح الذي لم يجد في الماضي هيئة خاصة منظمة تتولى الدفاع عن مصالحه ومطالبه » .

وانتقل البيان إلى وصف خطورة مركز الفلاح في المجتمع باعتباره يمثل أغلبية الأمة ففي إصلاح حاله إصـاح لشأن الأمة جمعاء لذلك تأسس « حزب الفلاح ليعمل اجتماعياً واقتصادياً في سبيل الفلاح وليطالب وينادي بحقوق الفلاح ومطالبه في كل مكان وليرفع صوت الفلاح أمام جميع الهيئات » لذلك كانت غاية الحزب أن يوجه الفلاح والشعب الريفي توجيهها اجتماعياً واقتصادياً وأن يوجد شعباً ريفياً يقظاً . .

» ثم أشاد بمجهود المتطوعين بجمعية نهضة القرى من أجل الفلاح واختتم البيان دعوة الشباب والفلاحين إلى تدعيم (جهاد) الحزب .

وينقسم برنامج الحزب إلى قسمين : « أولهما » البرنامج الاجتماعي « وثانيهما » : « البرنامج الاقتصادي » . وقد نص القسم الأول على أن الحزب يهدف إلى « تكوين رأى عام ريفي ودخول الانتخابات العامة للبرلمان لانتخاب ممثلين للفلاحين يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار جريدة لهذا الغرض » كما أنه يحترم الدين ويقدر العقيدة الوطنية ويعمل على « بث روح الاعتزاز بالنفس وبالهيئة الريفية » وعلى محاربة الأمية بين الفلاحين والنهوض بمستواهم الاجتماعي « ومحاربة

المخدرات والبدع والحرافات والجهالة » . كذلك يعمل على تنظيم القرية إداريا بمجالس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع اختصاصات مجالس المديرية والمجالس المحلية والقروية ومحاربة الإجرام والقضاء على الحزازات والخصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجميل الريف المصرى وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الحزازات والخصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجميل الريف للمصري وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعي الصحى وتعميم المستشفيات القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية ويعمل على نشر الثقافة بين أوساط الفلاحين عن طريق الإذاعة ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى والدفاع عن مطالب الفلاح وشكاياته وحاجياته وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وقوى الدفاع عنها أمامها واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه » .

أما القسم الثانى (الاقتصادى) فقد استهل بالنص على أن الحزب يعمل على « رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين » وذلك عن طريق الوصول إلى تحديد العلاقات الانتاجية فى شكل قانون للإيجارات والأجور « يقضى بتحديد إيجارات الأطين بما يتفق مع قيمة الإنتاج وتحديد حد أدنى للأجور للزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك » وكذلك تمويش الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم وتحديد سلطات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى لديهم .

كما نص على أن الحزب يعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادى للفلاح عن طريق «

تخفيف عبء الضرائب عن كاهله وتنظيم جبايتها . . . وحماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط (كالقطن والحبوب) بما يحقق الرضاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف في الأسعار ومحاربة الآفات الزراعية بأحدث الأساليب وترقية الصناعات القروية الزراعية المحلية وإقامة مصنع قروى بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المائلة لها . . وتوسيع نطاق حماية الممتلكات الصغيرة ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته . وتعميم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة السكك الحديدية والجسور اللازمة للقرى الريفية والمطالبة بتنظيم الري والصرف بما يكفل عدم شكاة الفلاحين وتعميم إنشاء الجمعيات التعاونية فى القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها وتنظيم الاسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصريف محصوله وقضاء حاجياته وإتقاده من الديون العقارية وتخفيض سعر الفائدة ومحاربة المزاين فى القرى والعمل على زيادة الانتاج الاهلى بما يتناسب مع أطراد زبلدة عدد السكان واستغلال الاراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ونلاحظ أن برنامج الحزب قد خلا من الاشارة إلى المشكلة الخطيرة التى كانت سببا فى تدهور أحوال الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية فأغفل التعرض لها إغفالا تاما رغم نصه على أنه يهدف إلى الوصول إلى تحديد للعلاقات الإنتاجية بين الفلاحين والملاك يتناول الإيجارات والأجور وساعات العمل والتعويض فى حالة الإصابة والتأمين الاجتماعى والاقتصادى لم يمن بتحديد موقفه من الممتلكات الكبيرة بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى اليه يجب أن « يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه » ولا يتعارض مع مصلحة المالك « بمعنى الوصول إلى حل وسط المشا كل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار المادى بالملاك وهو أمر يصعب تحقيقه .

وثمة ملاحظة أخرى فإن الحزب لم ينص فى برنامجه على أنه يعمل على تنظيم

الملاحين المدمين في أى شكل من أشكال التنظيم السياسى لتحقيق هذا البرنامج بل أكتفى بالنص على أنه يهدف إلى « تكوين رأى عام ريفى » أى أنه حدد مهمته في إطار توعية الملاحين والدفاع عن مطالبهم التى قدم تصورا لها في قسمى البرنامج ونص على أنه يعمل على تحقيقها « بكل الوسائل القانونية المشروعة في حدود الدستور المصرى » (مادة ٥ -) فحدد بذلك شكل الحزب ومضمونه في تلك المرحلة كحركة إصلاح ليبرالية تعمل على علاج مشاكل الريف الاجتماعية والاقتصادية في إطار النظام القائم دون أن تسمى لإيجساد تغيير جوهري في العلاقات الانتاجية القائمة في ظله .

وقد حدد القانون الأساسى الهيئات التى يتكون منها الحزب (المواد من ٦ إلى ٣٠) وهى :

١ - مجلس الإدارة : ويتكون من خمسة عشر عضوا من بينهم رئيس الحزب واشترط في العضو أن يكون على درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته .

ب - مجلس استشارى : يؤلف من مستشارين يختارهم مجلس الإدارة ويتجدد اختيارهم سنويا بواسطة الاقتراع السرى على أن يراعى في اختيارهم تمثيل النواحي الفنية - المختلفة التى تصل بنشاط الحزب .

ج - هيئة الأنصار : ويشترط في العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الأملاك . وقد كان الغرض من هذه الهيئة توفير الدعم المادى والمعنوى للحزب .

د - المجاهدون : وهم الذين يعملون على نشر رسالة الحزب في الريف ويعملون على تحقيق أغراضه ويشترط في المجاهد أن يكون ذا ثقافة مناسبة ولا تقل سنة عن ثمانية عشر عاماً .

هـ — الفلاحون : ويشترط أن يقدم الفلاح طلباً للاشتراك في الحزب وتفويضه للدفاع عن مصالحه والمطالبة بحقوقه ولا يدفع اشتراكاً ما .

ويتضح من استعراض هيئات الحزب المختلفة أن نشاطه كان قائماً على أكتاف الثقلين وخدمتهم فهم يكونون معظم هيئاته وخاصة هيئة المجاهدين التي كان يقع على كاهل أعضائها مهمة التحرك بين الفلاحين في الريف للتعريف على مشاكلهم ونقلها إلى قيادة الحزب فتتولى الأخيرة تبنيها والدفاع عنها أما الفلاحين فكان دورهم سلبياً كما حدده القانون الأساسي — يقف عند حدود تفويض الحزب الدفاع عن مصالحهم والمناذاة بمطالبهم ونص القانون الأساسي كذلك على أن الحزب « يؤلف في كل مديريته اتحاداً للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة أنصار على الأقل » ويؤلف في كل مركز فرع يتكون من خمسة من الأنصار أو المجاهدين على الأقل كما يؤلف في القرى شعب تتكون كل منها من ثلاثة من المجاهدين على الأقل . وقد بلغ عدد شعب الحزب في عام ١٩٣٩ خمس عشرة شعبة في مديريات أسيوط والجيزة والقايومية والمنوفية والدقهلية وبلغ عدد أعضائها ٤٨١ عضواً كان معظمهم من الطلبة وصغار الموظفين وبعض متوسطي الملاك والمحامين (١) .

أما عن مالية الحزب فكانت تتكون من اشتراكات الأعضاء من الأنصار والمجاهدين ومن التبرعات والاكتتابات التي يمنحها البعض للحزب وقد ظلت موارد الحزب المالية محدودة .

وكانت أول خطوة بادر الحزب إلى اتخاذها هي تأسيس معهد لإعداد الكوادر من الشباب الذين يوكل إليهم أمر نشر رسالة الحزب في الريف وحمل هذا المعهد اسم « معهد الدراسات الريفية » ونص قانونه الأساسي على أن أعضائه يقومون

(١) وثائق الحزب : سجل المجاهدين والفلاحين : ١٩٣٩

« بأبحاث اجتماعية واقتصادية ريفية وبرحلات علمية ريفية في الداخل والخارج ويقومون بوضع رسائل خاصة في شئون الفلاح والقرى » واشترط فيمن يلتحق بهذا المههد أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل وكانت المواد التي تدرس بالمههد تنقسم إلى شعبتين الأولى شعبة الدراسات الاجتماعية والثانية شعبة الدراسات الاقتصادية . ومدة الدراسة بالمههد سنة واحدة يخصص كل طالب خلالها في مادة معينة بصفة رئيسية ويدرس معها مادتين أخريين بصفة اختيارية ويقوم بإعداد بحوث ومحاضرات في المواد التي تخصص فيها ويقدم رسالة في المادة الرئيسية التي تخصص فيها .

وبدأت الدراسة بالمههد في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٩ وخصص يوم السبت من كل أسبوع للمحاضرات العامة التي تتعرض لمشاكل الفلاح الاقتصادية والاجتماعية وكان يسمح للجمهور من غير طلبة المههد بحضور تلك المحاضرات والاشتراك في المناقشات . وتولى محمد عبد النعم عفيفي الحامى — سكرتير الحزب — إدارة المههد (١) ولكن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار لعدم توافر الإمكانيات المادية لدى الحزب فقد كان المحاضرون متطوعين لا يتقاضون أجراً على عملهم ولذلك لم يقبل الأساتذة المتخبرون على العمل بالمههد وحمل هذا العبء بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب وقد أدت هذه الصعوبات المادية إلى توقف نشاط المههد بعد قليل .

كما أصدر الحزب جريدة نصف شهرية تنطق بلسانه فقد اتفق قادته مع محمود حمدى الجريسي صاحب جريدة (النضال) على أن يتولى الحزب إصدار جريدته اعتباراً من ١٨ فبراير ١٩٣٩ واستمرت على ذلك الحال حتى عدد ١٦ يونيو ١٩٣٩ ثم أعلن صاحب الجريدة في العدد التالي أن جريدته أصبحت لا علاقة لها

(١) الأهرام : ١٠/٤/١٩٣٩ .

بحزب الفلاح (١) .

وقد حملت الأعداد المشرة الى أصدرها حزب الفلاح من تلك الجريدة شرحاً لمبادئ الحزب ومقالات كتبت بأقلام رجاله وصفوا فيها أحوال الفلاح وظالبوا بالنهوض به وإصلاح شأنه كما حوت أخباراً عن زيارة قادة الحزب لبعض قرى القليوية حيث تفقدوا أحوال الفلاحين وخطبوا فيهم داعين إلى تأييد الحزب والانضمام إلى عضويته (٢) . وغيرها من مظاهر نشاط الحزب في تلك الفترة .

وأبرز ما يميز ذلك النشاط « مشروع انتعاش الفلاحين » الذي قدمه الحزب إلى الحكومة والبرلمان في أول مارس ١٩٣٩ وتضمن ذلك المشروع أربعة طلبات محددة مستفيدة من برنامج الحزب هي :

١ — إصدار قانون بتخفيض إيجارات الأقطان ورفع الأجور بما يتناسب مع الحالة في ذلك الحين .

٢ — إصدار قانون بتخفيض ضرائب الأقطان بالنسبة لصغار الفلاحين وإعفاء بعضهم منها .

٣ — إصدار قانون بتخفيض الديون المقارية وسعر الفائدة وتأجيل دفع الأقساط ثلاث سنوات بالنسبة لصغار الفلاحين .

(١) كانت الجريدة منذ بداية صدورها (١٥ مايو ١٩٣٧) تروج لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية وأصبحت منذ أول يوليو تنطق بلسان حزب الأخاء والإصلاح الإسلامي الذي أسسه توفيق عبد القادر . وبعد أن قطعت علاقتها بحزب الفلاح أصبحت تميل إلى جانب الحلفاء ويبدو من مظهر إخراجها الجديد أن ثمة جهة ما كانت تتولى الإقناع عليها بسخاء مما يجعلنا نعتقد أن المخابرات البريطانية كانت تدعمها بالمال . على كل فإن حزب الفلاح لم يستطع بعد ذلك أن يصدر جريدة تنطق باسمه .

(٢) النضال ١٩٣٩/٣/٥٠ .

٤ — إصدار قانون بتوزيع الأراضى البور على الفلاحين المعدمين .

وأعلن الحزب الصيام العام بين أعضائه فى ذلك اليوم للفت الأنظار إلى مطالبه
وحدد مدة الدورة البرلمانية كمهلة لإجابة تلك الطلبات .

وعندما انقضت الدورة البرلمانية دون صدور أى من تلك التشريعات ألف الحزب
وفداً ضم عدداً كبيراً من أعضائه ومن الفلاحين قصدوا قصر عابدين (فى ٢٣ يونيو
سنة ١٩٣٩) وسجلوا أسماءهم فى سجل التشريعات ثم رفعوا عريضة إلى رئيس
الديوان الملكى (علي ماهر باشا) ضمنوها تلك المطالب وأعلنوا فيها أن حزب الفلاح
قرر « إعلان الصيام العام فى ذلك اليوم بين أعضائه وأنصاره ومجاهديه وفلاحيه
فى القاهرة والبنادر والقري احتجاجاً على إهمال الحكومة والبرلمان لهذه المطالب
المادة (١) » .

وفى مساء اليوم نفسه أقيم احتفال إفطار الصائمين من أعضاء الحزب وبعض
الدعويين من طلبة الجامعة المصرية والأزهر حيث تناولوا طعاماً من (الحزب والنش)
كرمز لمشاركة الفلاح طعامه واستمر أحمد كامل قطب — رئيس الحزب — فى الإضراب
عن الطعام اعتباراً من اليوم التالى لمدة ثمانية أيام وأبلغه محافظ القاهرة فى اليوم
الخامس لإضرابه عن الطعام رسالة شفوية من محمد محمود باشا رئيس الوزراء مؤداها
أن هذه المطالب موضع عناية الحكومة ولكنه طلب تصريحاً كتابياً بذلك وأخيراً
جاءه هذا التصريح من علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ولكن السلطات لم
تنفذ شيئاً من تلك الطلبات (٢) .

(١) وثائق الحزب : ملف الصيام العام ، سورة العريضة المرفوعة إلى رئيس
الديوان الملكى .

(٢) الأهرام : ١٩٣٩/٦/٣٠ .

وحين بدت في الأفق نذر قيام الحرب العالمية أصدر الحزب إبياناً دعا فيه أحزاب الشباب وجمعياتهم إلى « عقد اجتماع لوضع خطة حاسمة لمواجهة الطوارئ ولتحديد دور الشباب في الدفاع عن البلاد وصيانة استقلالها لاحتفال قيام حرب عالمية » وحدد الحزب موقعه إزاء الحالة الدولية بضرورة تدريب الفلاحين تدريباً عسكرياً في القرى على أن يتضمن ذلك التدريب حمل واستخدام السلاح وطرق الوقاية من الغارات الجوية والإسمافات وإطفاء الحرائق . كما طالب بإعداد الحنادق في الجهات التي يحتمل غزوها وتوزيع السكّامات الواقية من الغارات على الفلاحين مجاناً في تلك الجهات وتموين القرى بالمواد الغذائية اللازمة وإعداد المخازن لحماية المحاصيل وقت الحرب ودعا جميع أعضاء وشباب حزب الفلاح إلى التطوع لخدمة الجيش المصرى للدفاع عن الوطن (١) .

ويتضح من هذا البيان أن موقف الحزب من اشتراك مصر في الحرب كان غامضاً فهو لم يحدد رأيه صراحة فيما إذا كان يرى ضرورة مشاركة مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء أو وقف على الحياد بين المعسكرين المتصارعين لتجنب ويلات الحرب وإن كان يفهم ضمناً من نص البيان أن الحزب كان يتوقع أن تتعرض مصر لهجوم المحور ومن ثم رأى ضرورة إيجاد مقاومة شعبية منظمة يكون عمادها الفلاحين وأن تكون هناك عناية خاصة بوسائل الدفاع المدنى وأن يكون الجيش المصرى متأهباً للدفاع عن الوطن .

وقد أدى إعلان الحرب العالمية الثانية إلى الحد من نشاط الحزب بسبب الأحكام العرفية التي منعت الاجتماعات وكان المظهر الوحيد لنشاط الحزب خلال الحرب هو تبنيه لبعض المطالب الاقتصادية للفلاحين إذ قضت الحكومة بالاستيلاء على القمح (من

(١) النضال : ١٩٣٩/٥/١

الفلاحين بـسعر ثلاثة جنيهات للأردب مما أدى إلى حرمان السواد الأعظم من الفلاحين من القوت الضروري وساعد على ارتفاع نفقات المعيشة وزاد الطين بلة قيام ملاك الأراضي الزراعية برفع القيمة الإيجارية للأراضي مما أدى إلى تدهور أحوال الفلاحين المستأجرين هذا بالإضافة إلى سوء أحوال العمال الزراعيين الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة لا تكاد تفي بما يسد الرمق في وقت ارتفعت فيه الأسعار إلى ما يربو على ضعف ما كانت عليه قبل الحرب .

فذلك رفع الحزب عريضة إلى الملك في السادس من مايو ١٩٤٢ طالب فيها بتحقيق ثلاثة مطالب أطلق عليها اسم «المطالب المستعجلة» (١) وهي :

١ — توزيع القمح والذرة على الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وغيرهم بنصف السعر الرسمي وإعفاء صغار الفلاحين من الإستيلاء على القمح .

٢ — إصدار أمر عسكري بعدم رفع إيجارات الأطنان عما كانت عليه في العام الماضي (١٩٤١) .

٣ — إصدار أمر عسكري بجعل الحد الأدنى لأجور الفلاحين والعمال عشرة قروش صليغ يومياً على ألا تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يومياً .

وقد أرسل الحزب صور من تلك العريضة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب وإلى شعب الحزب بالقرى المختلفة وطلب من أعضائها قراءتها على جموع الفلاحين عقب صلاة الجمعة . وأن يلصقوا صوراً منها بمسجد القرية وأن يرسلوا برقيات إلى رئيس الديوان الملكي ورئيس

(١) وثائق الحزب : سجل الخطابات الصادرة ابتداء من أول أبريل ١٩٤٢ رسالة رقم ٤٦ بتاريخ ٦/٥/١٩٤٢ .

الوزراء بتأييد مطالب الحزب والتماس سرعة تحقيقها على أن يرسلوا صورا من هذه البرقيات إلى جرائد الأهرام والمقطم والمصرى .

ولكن الحكومة لم تفر الأمر التماسا ولم يهتكر رجال الحزب — هذه المرة — في سلوك سبيل الإضراب عن الطعام لإرغام الحكومة على الاستجابة لمطالبهم بعدما تأكدوا من عدم جدوى ذلك . ويبدو أن الحزب لم يرم من وراء إثارة تلك المطالب إلا الدعاية السياسية ولفت الأنظار إليه ليس إلا إذ أنه لم يشر أى مطلب اقتصادى لفلاحين أو غيرهم من طبقات الشعب حتى وضعت الحرب أوزارها فأعاد الحزب تنظيم نفسه على أساس جديد .

* * *

فقد أقام الحزب احتفالا فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٥ بمناسبة مرور سبع سنوات على تأسيسه ووقف رئيسه أحمد كامل قطب خطيباً فاستعرض نشاط الحزب خلال تلك السنوات ثم تسكلم عن انتشار المبادئ الاشتراكية فى العصر الحديث باعتبارها « تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة فى الأمم وتحقيق العدالة الاجتماعية » وأشاد بما ورد فى الكلمة التى وجهها الملك إلى الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الهجرة حين قال « أعطوا الفقير حقه قبل أن يطلبه » واعتبر هذا اتجاهاً اشتراكياً فى مصر وكذلك « الأديان جميعاً ومن بينها الإسلام تقضى بالمبادئ الاشتراكية فى الزكاة والمواثيق » لأن الاشتراكية هى السبيل الوحيد للقضاء على شبح الشيوعية فهى تحترم الملكية الفردية وتعطى الماملين حقوقهم فى الحياة بما يناسب مع ما يبدلون من تضحية وكفاح وتطهئتهم على حياتهم وحياة أولادهم ولذلك فإن حزب الفلاح رأى أن يأخذ بالاشتراكية باعتبارها الثورة الحققة على الجهل والجوع والمرض والخوف وختم كلمته بإعلان البرنامج الاشتراكى للحزب الذى أصبح بمقتضاه يسمى .

« حزب الفلاح الاشتراكي » (١)

ونميل إلى تفسير هذا التطور الذي طرأ على حزب الفلاح في ضوء ما شهدته المجتمع المصري خلال الحرب العالمية الثانية — وفي سنواتها الأخيرة على وجه الخصوص — من اجتهادات راحت تحاول أن تتصور مخرجاً لما تعانيه البلاد من مشاكل اجتماعية ترتبت على بروز المتناقضات في المجتمع المصري بصورة جادة نتيجة لمألو كعب البرجوازية المصرية بسبب ظروف الحرب التي هيأت لها فرصة النمو والازدهار والوصول إلى ما يقرب من المرحلة الاحتكارية. وتنوعت تلك الاجتهادات ما بين دعوات إصلاحية تحاول أن تستر عورات النظام القائم دون أن تسعى إلى تغييره ودعوات يسارية تمثلت في الجماعات الماركسية أخذت تنادي بضرورة تصفية البرجوازية المصرية وإقامة نظام اشتراكي وقامت بين الاثنين دعوات أخرى هدفها التوفيق بين وجهتي النظر بقصد كبح جماح اليسار المتطرف وإرضاء دعاة الإصلاح والتغيير مع ضمان مصالح البرجوازية المصرية بالعمل على إجهاد الثورة . وكان ما طرأ على حزب الفلاح من تطور — في رأينا — ينتمي إلى هذا الاتجاه .

وهما كان الأمر فقد انقسم البرنامج الاشتراكي للحزب (٢) إلى قسمين : أولهما القسم العام : وهو ما يمكن أن نطلق عليه (البرنامج السياسي) للحزب وقد نص فيه على أن الملك رمز الوطن والدستور حصن الأمة : والديموقراطية حياة الشعب ومصر والسودان وطن واحد والأمة فوق الحكومة التي ما هي إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب وعدم قبول أي تدخل أجنبي أو بقاء جندي أجنبي واحد على أرض الوطن

(١) وثائق الحزب : ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب وإعلان البرنامج الاشتراكي .

(٢) حزب الفلاح الاشتراكي : البرنامج الاشتراكي ، مطبوع في أربع صفحات من القلم المتوسط : ١٩٤٥/١٢/٢٨ .

خيانة عظمى لانه يعرقل النهوض الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ويجرح الكرامة الوطنية فى الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال ونص على عدم الاعتراف بأى امتيازات لأى دولة أجنبية وعدم السماح للأجانب بتملك الأراضى فى مصر وحماية المؤسسات والمنتجات القومية ومناهضة النزاعات الاستعمارية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمكن بحرية الرأى كاملة فى حدود الدستور وتخفيض تأمين الترشح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيتها فقط ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الانتخاب ومساواة المرأة بالرجل فى جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الإقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابى الصحيح وتوطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث المعدات وجعل الخدمة العسكرية اجبارية ولمدة سنة ليقضى له تدعيم السلام العالمى والدفاع عن قناة السويس واستغلال جهوده فى القيام بالإصلاحات الداخلية ابان السلم وأن تكون الصحافة منارا للرأى العام بجميع اتجاهاته بميدة عن أى تعحيز كما نص على توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار فى ذلك على الحكومات .

أما القسم الثانى من البرنامج فهو القسم الخاص وهو ما يمكن أن نسميه (البرنامج الاجتماعى الاقتصادى) وقد نص فيه على أن الدولة ملزمة باستصدار التشريعات التى تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرقى الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته كما أنها ملزمة بإصدار قوانين التأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والمعجز والبطالة وحماية الأسرة وكمال الأولاد وضمان التعليم بالمجان فى جميع مراحلها وتقريب الفوارق بين الطبقات بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضى البور على الفلاحين وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم اللامركزية فى الحكم والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . كما نص على أن كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل

وإعادة تشييد القرى والأحياء الوطنية من جديد لتوفير المسكن الصحي
للفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة واستصدار التشريعات لتنظيم
علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم
وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة في الأرباح والمساواة في معاملة
الأفراد مهما كانت طبقاتهم والقضاء على كل تصرف أساسه الانانية والمحسوبية
واستغلال النفوذ والحد من « الاستقراطية التعجرفة والرأسمالية المتضخمة »
مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحية وبإدارة الدولة
لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض
الضرائب التصاعدية واستغلال رؤوس الأموال لانهاض الصناعات الثقيلة والخفيفة
واستخدام الأيدي العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة
وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنسيق السياسة
الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل الأيدي العاملة الفائضة في الزراعة
إلى الصناعة وزيادة القوى الانتاجية بما يواجه أطراف زيادة السكان ويكفل الاكتفاء
الذاتي وتنظيم الاستهلاك .

وختم البرنامج بالآية القرآنية « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »
كما ذيله بمحاشية تفيد أن خطة الحزب في تنفيذ البرنامج هي « اتباع الوسائل
الديموقراطية المشروعة بإيجاد مرشح في كل دائرة انتخابية من دوائر القطر لتحقيق
مبادئه عن طريق التشريع » .

ولم يدخل البرنامج الجديد أى تعديل على هيئات الحزب إذا لم يتبع تعديل
لبرنامج تعديل في القانون الأساسى للحزب أى أن الحزب ظل يعتمد على المثقفين
من العناصر البرجوازية الصغيرة وظل الفلاحون خارج إطاره التنظيمى .

ويختلف هذا البرنامج اختلافاً بيناً عن البرنامج الأول الذى أعلن عند بداية

تأسيس الحزب في ديسمبر ١٩٣٨ فقد تضمن البرنامج الجديد قسماً أبرز فيه الحزب خطه السياسي رغم أنه كان قد أعلن عند بداية تأسيسه أنه لا يعتزم الدخول في بمترك الحياة السياسية ولذلك جاء برنامجه الأول خلواً من الجانب السياسي مشتملاً — فقط — على خطة لإصلاح المجتمع الريفي .

ويكشف الخط السياسي للحزب — كما حددته البرنامج الجديد — عن تأصل الروح — الليبرالية في قاداته فهو يحرص على التمسك بالمشهور (دستور ١٩٣٣) بالنظام الملكي بقدر ما يحرص على أن يقرن الاستقلال السياسي بالنخلص من المنافسة الاقتصادية الأجنبية وإطلاق طاقات الرأسمالية الوطنية وهو ما يعبر أصدق تعبير عن مصالح البرجوازية الوطنية في ذلك الحين .

كذلك دعم الحزب صفته الإصلاحية بالنص على أنه سيسلك السبل الدستورية لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع ولذلك ركز على ضرورة توسيع حقوق الناخبين وتبسيط شروط الترشيح وتوفير ضمانات سلامة الانتخابات كما حرص على أن ينص على تقريب الفوارق بين الطبقات بصورة تفرقل نشوب الصراع الطبقي فهو رغم نصه على ضرورة وضع حد أقصى للملكية و « الحد من الارستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة و إدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة » وفرض الضرائب التصاعدية إلا أنه لم يعم بتحديد ما يقصده بوضع حد أقصى للملكية فلم يوضح ما إذا كان يقصد الملكية الزراعية أو الملكية بمفهومها المطلق كما لم يعم ببيان الحد الأقصى للملكية في تصوره ورغم أخذه بمبدأ التأميم بالنسبة للمرافق العامة والشركات الاحتكارية فقد كان ذلك صعب التحقيق من الناحية العملية في ظل دستور ١٩٣٣ — الليبرالي وفي ظل المجتمع الذي كان قائماً يومئذ بكل تناقضاته .

* * *

وبعد إعلان البرنامج (الاشتراكي) للحزب نشطت قيادته (١) في تكوين اللجان والفروع الجديدة بالأقاليم وإعادة نشاط ما كان موجودا منها من قبل وتمطينا وثائق حزب الفلاح صورة تموزها الوضوح عن تلك اللجان والفروع ولذلك لانستطيع أن نقدم حصراً دقيقاً لنشاط الحزب في الريف من حيث اتساع المضوية أو انكماشها والالتقاء الاجتماعى الأعضاء ومدى حركتهم بين الفلاحين ولكننا سنحاول معالجة ذلك باستقراء ما عثرنا عليه من وثائق الحزب .

كانت هناك لجان عديدة للحزب في الوجه البحرى تركز الجانب الاكبر منها في قرى مديريات القليوبية والمنوفية والنربية بالإضافة إلى بعض اللجان المتفرقة في سائر مديريات الوجه البحرى والكثير من تلك اللجان صاحب نشوء الحزب في ١٩٣٨ وكانت تقوم أساسا على جهود من أيدوا الحزب وانضموا إليه من أعضاء جمعية نهضة القرى .

أما في الوجه القبلى فقد كان ثمة فروع متفرقة للحزب في مديرياته المختلفة ويبدو أن — ظروف الحرب العالمية الثانية قطعت أسباب الصلات بينها وبين مركز الحزب في القاهرة ولكن بمجرد انتهاء الحرب وتطوير الحزب لبرنامجهم ومن ثم تطويره لنشاطه : أخذ يرنو إلى تأسيس اللجان والفروع في الوجه القبلى معتمداً في ذلك على نشاط أحد دعاة ويدعى محمد يومى عفيفى الذى كان يعمل بوظيفة معاون زراعة وكان دائم التنقل — بحكم عمله — بين أسيوط وبني سويف والفيوم : وقد أقام

(١) كان الأستاذ أحمد كامل قطب الشخصيه المحركة لنشاط الحزب السياسى فى شتى المجالات وخاصة فى مجال مساهمة الحزب فى الحركة الوطنية كما سنرى .
(٢) هذه الوثائق عبارة عن سجل المجاهدين والفلاح ودفترا الخطابات الصادرة : ودفترا الاشتراكات وملفات الشعب والفروع وجميعها محفوظة لدى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى وقد سمح لنا مشكوراً بالاطلاع عليها .

في كل مديرية منها فرعاً للحزب وعدداً من اللجان بالقرى التابعة لكل مديرية منها : كما قامت فروع أخرى بالمياط وقنا وقوص وأبو تيج بفضل جهود ذاتية لأفراد من تلك الجهات كاتبوا للركز الرئيسى للحزب في القاهرة وانضموا إليه وتحمس بعضهم لدعوته .

أما عدد الأعضاء في كل لجنة من تلك اللجان فقد كان يتراوح بين عشرة أعضاء وثمانين عضواً : وليست هناك قوائم ثابتة تمدنا بمدد الأعضاء في كل سنة اللهم إلا ما نستخلصه من « سجل المجاهدين والفلاحين » الذى يبين أن عدد الأعضاء النشطين إلى الحزب في عام ١٩٣٩ بلغ ٤٧١ عضواً وفى عام ١٩٥١ بلغ عددهم ١٤٠٣ أعضاء .

ومهما يكن الأمر فقد كانت العناصر ذات الفعالية في لجان القرى تتمثل في الموظفين والطلبة وبعض الأعيان ممن يندرجون ضمن أصحاب اللسكيات الزراعية المتوسطة بالإضافة إلى المزارعين من صغار الملاك أما الفروع التى كانت في المدن فكانت العناصر الفعالة فيها تتمثل في المثقفين الشباب وبصفة خاصة الحامين والمدرسين والموظفين والطلبة وكانوا هم الفئة التى اعتمد عليها الحزب في تأسيس الفروع ويبدو ذلك واضحا من رسالة كتبها عبد النعم عفيفي سكرتير عام الحزب إلى شخص يدعى إستيفيل الشعار بقوص مركز الأقصر يدعوه فيها إلى تأليف فرع للحزب « يكون أعضاؤه من الشباب المثقف الذى يستطيع أن يقوم بما يطلب إليه في ضيل نشر دعوة الحزب (١) » وإلى جانب هؤلاء اعتمدت فروع المدن على بعض الحرفيين والمزارعين ولكنهم يأتون في المرتبة الثانية بعد المثقفين .

ولم تسكن فروع الحزب ولجانه بالأقاليم على درجة كبيرة من النشاط ولعل ذلك

(١) ملف الأقصر - شعبة قوص : رسالة مؤرخة في ١٩/٤/١٩٤٧ .

يرجع إلى عزوف المصليات القوية في الريف وخاصة كبار الملاك عن تأييده بل إن دعوة الحزب لقيت عزوفاً من الفلاحين أنفسهم فيذكر رئيس شعبة البربا مركز أبو تيج أن « الفلاحين عندنا جميعهم ناقلين على جميع الأحزاب السياسية ويعتقدوا بأنهم لم ينشئوا هذه الأحزاب إلا لخدمة مصالحهم الخاصة والارتقاء إلى منصة الحكم عن طريق الفلاح وعندما يصلون إلى مآربهم يفسون هذا «المسكين» (١) » كما أن تعديل الحزب لاسمه إلى « حزب الفلاح الاشتراكي » خلق صعوبة أخرى أمام نشر دعوته في الريف فقد بادر خصوم الحزب إلى رمي رجاله بالإلحاد والشيوعية بصورة دفعت فرع الحزب بأسبوط إلى المطالبة بالعودة إلى التسمية الأولى للحزب وهي «حزب الفلاح» كما لا يلقى رجال الحزب بالصعيد أيضاً صعوبات جمة في نشر الدعوة بسبب ما ورد في برنامجهم من المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية لدرجة أن فرع أسبوط طالب للركز الرئيسي للحزب (٢) بنقض النظر عن ذلك المبدأ مؤقتاً .

ولكن هذه الصعوبات لم تحل بين بعض لجان الحزب وبين التعبير عن مطالب الفلاحين وللزيادة بحل مشاكلهم ولكن أعضاء تلك اللجان كانوا يقدمون تلك المطالب بصفته الشخصية لا الحزبية ويبدو أن الدافع لذلك خشية قادة الحزب من الاصطدام بالسلطات : ومن الأمثلة على ذلك لجنة السباحة الكبرى مركز بلقاس التي رفعت مطالب الفلاحين إلى الديوان الملكي (٣) لوضع حد لمظالم عائلة البدرأوى عاشور الذين اشتروا معظم زمام القرية الذي كان يملكه بعض الأجانب — وراحت أسرة البدرأوى عاشور تسوم الفلاحين سوء العذاب ويميلون عليهم شروطاً مجحفة

(١) ملف البربا - أبو تيج : رسالة من محمد سيد حسين إلى أحمد كامل قطب ١٩٣٩/٣/٩

(٢) ملف أسبوط من كمال أدم رئيس الفرع إلى أحمد كامل قطب في ١٩٤٦/٢/١٨ .

(٣) ملف بلقاس - شعبة السباحة الكبرى : صورة عريضة مطبوعة بدون تاريخ وعليها

إشارة تفيد إلى أنها ترجع إلى عام ١٩٤٨

للزراعة ونازعوا الفلاحين ملكية بيوتهم واستخدموا رجال الإدارة لإيقاف بدء
ما كان يبينه الفلاحون منها .

على أن لجنة طوخ القراموص — شرقية (١) كانت أنشط اللجان في تبني مطالب
الفلاحين إذا أن تلك القرية كانت ضمن تقديش الملك فاروق بأبو كبر واستأجر
الفلاحون الأرض بإيجار عيني مقابل تقديم قدر معين من المحصول للتقديش مما كان
مجحفاً بالفلاحين وخاصة في السنوات التي يتعرض فيها المحصول للخطر نتيجة سوء
الأحوال الجوية أو تعرضه للآفات الزراعية كما أن المساحة المؤجرة للفلاحين كانت
تقدر على أساس الفدان ٢٠ قيراطاً وليس ٢٤ قيراطاً هذا بالإضافة إلى بعض الالتزامات
المالية للرهقة كالزام الفلاح بتحمل مصاريف الحراسة وثمان الآلات الزراعية بل
ومصاريف إدارة التقديش وضيافة موظفيه ورفع الفلاحون عدة عرائض إلى الخاصة
الملكية طالبين رفع تلك المظالم ولستهم لم يلقوا إجابة شافية سوى بعض الوعود التي
لم تنفذ لذلك وجهوا إلى الخاصة الملكية إنذاراً على يد محضر (١٧ فبراير ١٩٥١)
ضمنوه مطالبهم وطلبوا رفع الجور عن كواهلهم وقد عقدت بسراى عابدين جلسات
بين ناظر الخاصة الملكية وممثلى الفلاحين (وكانوا أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية)
تلقوا في ختامها وعوداً بحل مشاكلهم ولبثوا يترقبون تنفيذ تلك الوعود وحين أدركوا
أن الخاصة الملكية لاتنوى حل تلك المشاكل وجهوا إليها إنذاراً ثانياً (٢٩ أغسطس
١٩٥١) هددوا فيه بإخلاء الأرض والامتناع عن زراعتها بعد انتهاء السنة ما لم تلغ
عقود الإيجار العيني وقبرم بدلامنها عقود إيجار نقدي وترفع سائر المظالم عن الفلاحين .
أى أن الفلاحين هددوا بإضراب عن الزراعة وهو أمر يخرج عن حدود طاقتهم
لأنه لم تكن لهم نقابات منظمة كنقابات العمال تنظم الإضراب وتقديم المعونات المادية

(٤) وإليها ينتمى مؤسس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب المعامى .

للمضربين طوال فترة الإضراب ولأن ما طبع عليه الفلاح المصري من ارتباط بالأرض يجعل تركه أقرينته بشكل جماعي أمراً مستبعداً . على أن التهديد بالامتناع عن الزراعة في حد ذاته ظاهرة جديرة بالاهتمام لدلائها على مقدرة أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية على توحيد صفوف الفلاحين حول قرار خطير كهذا . ولكن نتيجة هذا النزاع أسفرت عن اعتراف الخاصة الملكية بملكية الفلاحين الآلات الزراعية وأدوات الري وعدم تحميلهم مصاريف ضيافة موظفي التفتيش أما نظام الإيجار - وهو أساس النزاع - فقد بقي على ما كان عليه .

ولكن المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها الفلاحون أخذت تزداد تفاقماً كما أن سخط الفلاحين على مظالم الاقطاع بلغ ذروته في تلك الفترة متمثلاً في انتفاضات الفلاحين في تفتيش الأمير محمد على بكفور نجم ومزارع عائلة البدر اوى في بهوب . واستهز قادة الحزب تلك الظروف فأخذوا يطوفون القرى ويدعون إلى عقد « مؤتمر الفلاحين » وحدد يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥١ . لمقدم المؤتمر واختيرت حديقة الأزبكية مكاناً له وكان من المقرر أن يدور البحث حول المطالب الآتية (١) :

١ - تخفيض إيجارات الأطنان والمحصول (الإيجار الميني) بنسبة ٤٠ ٪ وتحديد الإيجارات وإنهاء المحصول .

٢ - عدم إخلاء المستأجر من الأطنان ما دام مسدداً للإيجار .

٣ - رفع أجره الفلاح « العامل الزراعي » إلى ٢٠ قرشاً يوماً كحد أدنى .

٤ - الشكوى من سوء توزيع مياه الري ومن الدودة بما أتلّف الزراعة .

٥ - رفع سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتسميره .

(١) منشور مطبوع بعنوان « مطالب الفلاحين » في شكل خطاب موجه إلى عمد القرى كدعوة للمؤتمر .

٦ — توزيع القدرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز لهم .

٧ — عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار الملاك لزيادة خمسة أذنة وجعلها تصاعدياً فيما زاد على ذلك بنسبة جديدة .

٨ — تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فداناً .

٩ — الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الصحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمساكن الصحية والضمان الاجتماعى ... الخ .

١٠ — الاحتجاج الصارخ على الاعتداءات والمظالم التى وقعت أخيراً على الفلاحين فى حوادث كفور نجم وبهوت .

ولكن الحكومة حالت دون عقد المؤتمر بمنع قادة حزب الفلاح من استكمال الطواف بالقرى واعتقال رئيس الحزب .. مما يلفت النظر فى المطالب التى كان من المقرر عرضها على المؤتمر اشتغالها على مبدأ تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وهو خطوة تقدمية فى مفهوم الحزب لتحديد الملكية التى كان برنامج الحزب الذى أعلن فى ١٩٤٥ قد تركها دون تحديد وقد تدعم هذا المبدأ فى البرنامج الذى قدمه الحزب إلى وزارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٥٢ بعد صدور القرار الخاص بتسجيل الأحزاب السياسية (١) فقد نص فيه على تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وبضرورة تأمين قناة السويس والتوسع فى تأمين أدوات الإنتاج مع احترام الملكية الفردية .

(١) نص ذلك القرار على ضرورة تقدم الهيئات السياسية بطلبات التسجيل إلى وزارة الداخلية مرفقاً بها نسخة من برامجها على أن يوضح بها مصادر تمويلها : وذلك حتى يسمح لها بمزاولة نشاطها .

وفي تقديرنا أن اتجاه الحزب إلى الأخذ بمبدأ القضاء على سيطرة رأس المال
بشق — استثماراته سواء في الزراعة أو الصناعة يعنى إدراكه ضرورة الأخذ بالحل
الاشتراكي كملاص لمشاكل المجتمع المصرى وهى النتيجة التى وصل إليها الحزب بمد
أربعة عشر عاما من تأسيسه .

ولما كانت وسيلة الحزب لتحقيق أغراضه هى النضال البرلماني من استصدار
تشريعات تؤدى إلى تحقيق التغيير للنشود تدريجيا : فقد حرص الحزب على خوض
غمار للمارك الانتخابية سعيا لكسب مقاعد داخل مجلس النواب وكانت انتخابات
مارس ١٩٤٢ — التى أجرتها حكومة الوفد فى ظل الأحكام العرفية وظروف الحرب —
هى أولى للمارك الانتخابية التى ساهم فيها الحزب بنصيب فرشح عددا من قاداته غير
أن أحدا من مرشحيه لم ينجح فى تلك الانتخابات .

وحين أقيمت حكومة الوفد (أكتوبر ١٩٤٤) وشكل أحمد ماهر باشا وزارة
اتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى : أقدمت تلك الوزارة
على حل مجلس النواب الوفدى وإجراء انتخابات جديدة فى يناير ١٩٤٥ واتفقت
الأحزاب المشتركة فى الحكم على تقسيم الدوائر الانتخابية فيما بينها وقاطع الوفد تلك
الانتخابات . (١)

ووسط هذه الظروف قرر حزب الفلاح أن يخوض تلك المعركة الانتخابية ورأى
أن يكون ضمن مرشحيه أحد الفلاحين من صغار الملاك ووقع الاختيار على الشيخ
عبد اللطيف يوسف سلامة عضو لجنة الحزب بقرية كفر منصور مركز طوخ قليوبية
فرشحه عن دائرة جزيرة الأعجام التى تقع بها بلدته . وأعلن الحزب أن « القصد

(١) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار السكاتب العربى القاهرة ١٩٦٧
ص ٤١٥ وما بعدها .

من ترشيح فلاح أن يكون رمزا للفلاحين في مجلس النواب بعد أن نفذ صبره في رجاء الخير من الآخرين» (١) . لذلك لقيت حملة الاكتاب التي قادها أعضاء الحزب بطوخ قلوبية لجميع تأمين الترشيح من الأهالي (وقدره ١٥٠ جنيا) نجاحا كبيرا .

وأقبل الفلاحون على تأييد هذا المرشح والدعاية له مما دفع خصومه إلى بث الدعاية ضده وارتكزت تلك الدعاية على أساس أن المرشح الفلاح لن يبلغ من الكفاية وللرکز الاجتماعى ما يؤهله لتمثيل الدائرة كالمرشحين الآخرين من البكوات والباشوات وأن المرشح السعدى هو الذى سينجح لأن الحكومة تسانده وأن من يلتخب غيره سيكون حسابه عسيرا هذا بالإضافة إلى مساندة المصبيات والعمد للمرشحين الآخرين وخاصة مرشح الحكومة وكان لهذه الدعاية أثرها على الناخبين مما جعل أعضاء لجنة الحزب بطوخ يطلبون من قيادة الحزب فى اجتماع عقده بالقاهرة (٢٧ ديسمبر ١٩٤٤) أن توقف واحدا من أعضاء مجلس الإدارة كل يوم بالتناوب لتنشيط الدعاية لمرشح الحزب ووافقوا على ذلك غير أن أحدا منهم لم ينفذ ذلك القرار مما جعل المرشح نفسه يتأثر بدعاية خصومه ويخشى بطش الحكومة فينصرف عن رجال الحزب الذين أيدوه (٣) . وربما كان إحساس قادة الحزب بتصميم الحكومة على انجراح

(١) ملف الانتخابات رسالة من أحد كامل قطب إلى رئيس تحرير الأهوام ١٢/٣/١٩٤٤

(٢) المرجع السابق تقرير من ابراهيم فهمى عضو لجنة طوخ عن دائرة جزيرة الأعجام الانتخابية بدون تاريخ .

(٣) للصدر السابق سورة لى البيان تقع فى أربعة صفحات (حجم الفولوسكاب) بدون تاريخ .

مرشحيها هو الذي دفعهم إلى التخلي عن مرشحهم في اللحظة الحاسمة وإن كنا نعتقد أنه كان باستطاعتهم أن يستغلوا تلك الفرصة الانتخابية لخلق تربة صالحة لنشر مبادئ الحزب — على أقل تقدير — لو خاضوا تلك المعركة حتى النهاية .

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن سقوط جميع مرشحي الحزب في الدوائر الأخرى بما فيهم رئيس الحزب نفسه . ولكن هذه النتيجة لم تكن قادة الحزب عن الاشتراك في المعركة الانتخابية التالية .

حين شكل حسين سري باشا وزارة ائتلافية (يوليو ١٩٤٩) وأصبح من المقربين أن تجري تلك الوزارة الانتخابية التي توقع الكثيرون — وخاصة الأحزاب التي لم تكن مشتركة في الحكم — أن تأتي في صالح مرشحي الأحزاب الثلاثة المؤلفة (الوفد — الأحرار الدستوريون — السعديون) أصدا حزب الفلاح الاشتراكي . يانا سجل فيه اعتراضه على تقسيم الدوائر بين الأحزاب المشتركة في الحكم وطالب رئيس الوزراء أن يخص الأحزاب التي لم تشارك في الوزارة بمقاعد من تلك الدوائر . كما طالب بتأليف جهة من الأحزاب غير المشتركة في الوزارة لممارسة قرار الحكومة الخاص بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ونادى بضرورة قيام وزارة محايدة لتقوم بإجراء الانتخابات (١) .

ثم حدث أن استقالت الوزارة الائتلافية وأعاد حسين سري باشا تشكيل وزارة وزارة محايدة من جديد ولم يكن ذلك استجابة لرغبة الأحزاب الصغيرة التي عارضت وزارة الائتلاف بقدر ما كان استجابة من القصر للانجليز الذين رأوا أن يدخلوا

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية : ج ٢ القاهرة ١٩٥٣

في مفاوضات حول القضية الوطنية مع وزارة وفدية بعدما فشلت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الاحزاب الأخرى (١) .

وقد أجرت الوزارة المحايدة الانتخابات (ديسمبر ١٩٤٩) وخاض حزب الفلاح الاشتراكي غمارها فرشح أحمد كامل قطب نفسه عن دائرة أبي كبير شرقية وقد حرص في منشوراته الانتخابية على أن لا يستخدم عبارة الاشتراكي «فقدّم نفسه لتأخيه على أنه مرشح «حزب الفلاح» ولم يشأ أن يعرض للبرنامج الاقتصادي للحزب واكتفى بالتركيز على ما بذله من جهود في القضية الوطنية ويبدو أنه كان يحاول الاستفادة من دؤوس المارك الانتخابية السابقة فلم يشأ أن يشير معارضة كبار الملاك له في دائرته الانتخابية ورغم ذلك فقد جاءت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الحزب فلم ينجح رئيسه في الفوز بمقعد له في البرلمان .

ولم فشل الحزب في تحقيق أمله في الوصول إلى مقاعد البرلمان يرجع إلى عدم استناده إلى المصبات الريفية القوية التي كانت تتحكم في سير المارك الانتخابية وتوجيهها لمصلحتها بقدر ما يرجع إلى عدم انتشار الوعي بين صفوف الفلاحين الذين كانوا لا يملكون في كفاية من سطوة عمد القرى وأعيانها الذين كانوا يوجهون أصواتهم لمصلحة من يشاءون . هذا بالإضافة إلى تدخل السلطات الإدارية لتزييف الانتخابات تلك الافة الخطيرة التي عانت منها الحياة السياسية في مصر منذ دأب القصر على العبث بالدستور .

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية : ج٢ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٤٩ .

وكان حزب الفلاح - شأنه في ذلك شأن سائر الأحزاب الصغيرة - يحتاج إلى أن يلتزم من عضداً بين الهيئات السياسية الأخرى ومن هذا المنطلق كانت مبادرة الحزب إلى إعلان تأييده (١) لعلي ماهر باشا واستجابته لدعوته التي وجهها في ١٩٤٥ إلى الأحزاب والهيئات السياسية والسياسيين المستقلين في شكل جبهة وطنية تحمل اسم « جبهة مصر » تلتف حول برنامج سياسي إصلاحى محدد .

وترجع صلة حزب الفلاح بعلي ماهر إلى عام ١٩٣٩ فربطت الصداقة بين أحمد كامل قطب وبين علي ماهر منذ حادث إضراب أحمد كامل قطب عن الطعام . وحين تولى علي ماهر رئاسة الوزارة (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) اعتمد على تأييد فرق القمصان الخضراء التي نظمها جماعة مصر الفتاة . كما اعتمد على تأييد « فرق الشباب » التي شكلها حزب الفلاح في ربيع ١٩٤٠ لتتولى الدعاية في الريف والعمل على حشد الجماهير حول الوزارة .

وحين اعتقل علي ماهر في ١٩٤٢ كان حزب الفلاح في مقدمة الأحزاب السياسية التي طالبت بالإفراج عنه ولذلك لم يكن من الغريب أن يسارع الحزب بالانضمام إلى « جبهة مصر » عندما أعلن علي ماهر تأسيسها .

ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاة للجبهة فكتبوا إلى لجان الحزب وفروعه في الريف بنشر الدعوة بين صفوف الفلاحين لتأييد الجبهة كما اهتم رئيس الحزب ببيت الدعاية للجبهة وسط زملاءه المحامين بصفة خاصة لمحاولة تجنيدهم كدعاة للجبهة . وقد استمر حزب الفلاح في عضويته للجبهة حتى ١٩١٢ .

كذلك اشترك حزب الفلاح في تحالف مع حزب العمال المصري والحزب النسائي

(١) ملف جبهة مصر : من أحمد كامل قطب إلى علي ماهر باشا في ١٥/١١/١٩٤٥ .

الوطني (١) . عتد في ٣١ مارس ١٩٤٦ وأعلن المتحالفون أن غرضهم من ذلك ضرب المثل للأحزاب المتنازعة في ضرورة توحيد الصفوف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على « الجوع والجهل والمرض » في شعب وادي النيل والعمل على تحقيق الجلاء السياسي والاقتصادي والعسكري عن البلاد (٢) .

ثم مالبث أن انفرط عقد التحالف بعد فترة وجيزة من إبرامه ، فقد دب النزاع بين رئيسة الحزب النسائي وسكرتيه حول من تتولى الكلام باسم الحزب ورئاسة الجلسة المشتركة حين تحمل دورة الحزب النسائي في الرئاسة وأدى هذا النزاع إلى انسحاب الحزب النسائي من التحالف (مايو ١٩٤٦) (٣) وتبعه حزب الفلاح الاشتراكي الذي أيد فريقاً من العمال انشقوا عن حزب العمال المصري وكونوا حزباً مستقلاً بنفس الاسم ، وتأييد حزب الفلاح لهؤلاء المنشقين انتهى ذلك التحالف الذي لم ينجح إلا في ضرب المثل باستحالة توحيد صفوف الأحزاب السياسية المصرية حول برنامج معين لفترة طويلة من الزمن .

وبالإضافة إلى ذلك ، وثق حزب الفلاح الاشتراكي علاقاته مع حزب مصر الفتاة .

(١) تأسس حزب العمال المصري في ١٩٣١ ثم أوقف نشاطه بعد أسبوعين من تأسيسه . وعاد إلى استئناف نشاطه في سنة ١٩٤٤ وكان زعيمه عباس حلمي معروفاً بيموله النازية (انظر/ رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ، ص ٢٠٩) أما الحزب النسائي الوطني فقد أسسته بعض سيدات المجتمع الاشتغلات بالخدمة الاجتماعية في غضون عام ١٩٤٥ بقصد المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبحقوق المرأة السياسية وتولت رئاسته السيدة/فاطمة نعمت راشد (انظر/ منيرة حسني ، أيام في الهيئات النسائية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٩) .

(٢) وثائق الحزب ، بيان مطبوع بعنوان « بيان هيئة تحالف حزب العمال المصري وحزب الفلاح المصري والحزب النسائي » .

(٣) منيرة حسني ، المرجع السابق ص ٣٢ .

واجتمع الإخوان المسلمين ، فكان قادة تلك الهيئات يُعبّأون الزيارات والتشاور حول المسائل السياسية في المناسبات الهامة ويشاركون في احتفالات بعضهم البعض . ومن ثم فإن حزب الفلاح الاشتراكي كان مرتبطا بهيئات عرفت باتجاهاتها الفلاحية .

ومنذ ١٩٤٧ أخذ حزب الفلاح يوظف صلاته بالكتلة الوفدية وبالوقد المصري وأن كانت علاقاته بالأخير يشوبها الفتور وخاصة خلال الممارك الانتخابية وأثناء وجود الوفد في الحكم .

* * *

وتمددت مواقف حزب الفلاح الاشتراكي بالنسبة للقضية الوطنية ، فاشترك في الحركة التي قامت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية للمطالبة بإعادة النظر في العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فقدم مذكرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى السفير البريطاني أشار فيها إلى ما بذلته مصر من تضحيات وما قدمته من مساعدات للحلفاء من أجل تحقيق النصر في الحرب مطالباً بضرورة صدور تصريح رسمي من بريطانيا تحدد فيه موعد الجلاء وموعد بدء المفاوضات لإرساء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة . وقدم مذكرة أخرى بهذا المعنى للسفارة البريطانية في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥) . (١)

والتزم الحزب بجانب الصمت بالنسبة لتطورات القضية الوطنية التي تلت ذلك التاريخ فلم يحدد موقفه في مفاوضات صدق - يفرن (١٩٤٧) ويمكن إرجاع

(١) ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب ، خطبة أحمد كامل قطب

ذلك إلى ارتباطه بجهة مصر التي كانت تؤيد حكومة إسماعيل صدقي وتوافق على خططها السياسية .

وحينما استأنف النقراشي المفاوضات مع الإنجليز في عام ١٩٤٧ وأصبح واضحاً أن تلك المفاوضات تسير في طريق مسدود وظهر اتجاه يرمي إلى عرض القضية على مجلس الأمن ، بدأ حزب الفلاح ينشط للعمل في هذا المجال فسافر رئيسه إلى السودان في مايو ١٩٤٧ في محاولة للتوفيق بين الأحزاب السودانية التي تدعو للوحدة مع مصر وتلك التي تدعو إلى استقلال السودان ، وأخذ يعقد الاجتماعات ويخطب داعياً إلى وحدة وادي النيل وهذه الخلافات ، ولكن السلطات الإنجليزية في السودان ألقت القبض عليه وقدمته للمحاكمة ثم قامت بإبعاده عن السودان .

وبعد عودة قطب من السودان كان قد تقرر عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة ، فأعلن الحزب عن فتح باب الاكتاب لجمع تفتات سفر قطب إلى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية أثناء عرضها على مجلس الأمن . فسافر بالفعل في أغسطس . كما سافر في نفس الوقت مصطفى مؤيد للاخوان المسلمين ، وأحمد حسين ممثلاً لحزب مصر الفتاة لنفس الغرض .

وتمثل الأسلوب الدعائي الذي اتبعه ممثل حزب الفلاح وممثل الإخوان المسلمين فيما أثاره من صخب ومقاطعة المناقشات الجمعية العمومية أثناء انعقاد الجلسات — من شرفة النظارة — بالخطابة والمطالبة بحرية وادي النيل . وهو أسلوب أثار سيخط الأعضاء وأدى إلى إخراج الوفد المصري الذي كان يرأسه رئيس الوزراء (محمود فهمي النقراشي) حتى أن الأخير تشاجر مع أحمد قطب في ردهات المجلس وتبادل معه الشتائم على مرأى من وفود الدول كما أدى إلى استياء رجال الأمم المتحدة أنفسهم حتى أن ستونمان مساعد السكرتير العام قال لها « أنتما تنصرفان تصرف

الأطفال ولا تكسبان شيئاً يفيد القضية » (١).

كما وزع أحمد كامل قطب على مندوبي الصحافة وأعضاء الوفد نص المذكرة التي قدمها لرئيس مجلس الأمن والتي طالب فيها بجلاء الانجليز عن وادي النيل وهدد بأن الشعب المصري سوف يعمل على تهديد السلام العالمي فيما إذا — لم تتحقق رغبته في الحرية والاستقلال ووحدة أرض وادي النيل (١) .

ونظم قطب مظاهرة بالاشتراك مع مصطفى مؤمن (٢٨ أغسطس) ضمت بعض العمال الأمريكيين الماطلين وبعض العرب . وحاول المتظاهرون اقتحام مقر مجلس الأمن هاتفين بسقوط الاستعمار مطالبين بجلاء الانجليز « النازيين الجدد » عن مصر والسودان (٢) .

كذلك نظم قطب ومؤمن مظاهرة داخل إحدى دور السينما بنيويورك ضد فيلم دعائي عن السودان يخدم وجهة النظر البريطانية ، فخطبا في المتفرجين والقوا عليهم منشورا يحمل ردا على ما جاء بالفيلم (٣) .

لقد حققت الطريقة التي اتبعها ممثل حزب الفلاح للدعاية للقضية الوطنية لفت الأنظار إلى شخصه لا إلى القضية الوطنية . وإن كانت قد أثارت اهتمام بعض الصحف الأمريكية فذلك لأنها المرة الأولى التي يحدث فيها مقاطعة أثناء انعقاد جلسات مجلس الأمن .

(١) The Newyork Herald Tribune, 27-8 1947 .

(٢) نص المذكرة باللغة الإنجليزية بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢ .

(١) الأهرام ١٩٤٧/٨/٢٠

(٢) مصطفى مؤمن — صوت مصر . دار الكتاب العربي . القاهرة ١٦٥١ ،

ص ٣٢٤ — ٣٢١ .

ومهما يكن الأمر فقد استقر رأى مجلس الأمن على إبقاء القضية معلقة ودعوة الطرفين المعنيين إلى إعادة فتح باب المفاوضات بينهما . مع بقاء القضية معلقة أمام المجلس يعيد النظر فيها في حالة طلب أحد الطرفين .

على أن النتيجة التي انتهت إليها تجربة عرض القضية على مجلس الأمن جمات حزب الفلاح يعيد النظر في الأسلوب التي اتبعته مصر في المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فرأى أن سبب ما منيت به البلاد من فشل يرجع إلى اعتمادها على الدول الاستعمارية وحدها . فماذا إذا جربت الاستعانة بالدول الاشتراكية .

ومن هذا المنطلق قدم قطب مذكرة (١) إلى السفارة السوفيتية بالقاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٨ طالباً السماح له بالسفر إلى الاتحاد السوفيتي لدراسة أساليب الحياة الاجتماعية هناك لمدة ثلاثة شهور . وكان قد سبق ذلك بإعلان اعترامه السفر إلى الاتحاد السوفيتي للسعى في توثيق العلاقات بين مصر وروسيا سياسياً وتجارياً لضمان التخلص من الارتباط بمجلة الاستعمار ، وأن مصر لو اتجهت إلى الدول الاشتراكية فلا بد أن تقبها بقيسة الشعوب العربية وبذلك يتعرض أمن الاستعمار للخطر .

ورغم أنه كان من المشكوك فيه أن تؤدي هذه الفكرة إلى نتيجة إيجابية فيما إذا سافر قطب إلى روسيا . فإن الحكومة سارعت بإصدار أمر يقضى بمنحه من مفادرة البلاد إلى أى جهة من الجهات . ولم يفكر الحزب في معاودة الاتصال بالسوفيت مرة أخرى .

(١) وثائق الحزب : نص المذكرة باللغة الانجليزية . وقد تضمنت المذكرة معلومات عن الاتجاه السياسى ونبذة تاريخية عنه وزعمت المذكرة أن للحزب فروع ولجان في أنف قرية مصرية وهي تشكـل ٥٠٪ من القرى المصرية .

وحين قامت حكومة السودان بإنشاء جمعية تشريعية بالسودان ، وتصدت
للمظاهرات التي قامت للاحتجاج على هذا العمل واعتقلت أعضاء مؤتمر الحريين
العام بالسودان . أرسل إسماعيل الأزهرى - رئيس المؤتمر - برقية احتجاج
إلى جميع الأحزاب السياسية في مصر يصف فيها الموقف في السودان ويطالب
كلا من تلك الأحزاب بالقيام بعمل إيجابي لإيقاف ما يعانيه السودانيون
من إرهاب .

واستجاب حزب الفلاح الاشتراكي لهذا النداء . فشكل وفدا من أربعة من
أعضاء مجلس إدارته توجهوا إلى دار السفارة البريطانية بالقاهرة وقدموا احتجاجا على
ما تقوم به السلطات البريطانية في السودان ثم صمموا على احتلال دار السفارة حتى نجاب
طلباتهم . ولما لم تجد محاولات رجال السفارة لإقناعهم بمفادرتها استدعت السفارة
البوليس المصرى فقام بإجلائهم عن السفارة وأجرت النسيابة تحقيقا معهم ثم
أطلقت سراحهم (١) .

على أثر قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بادر حزب الفلاح الاشتراكي بتأييدها
وقدم مذكرة إلى : اللواء محمد نجيب (فى أول أغسطس) حذره فيها رجال الثورة
من ألاعيب السياسة الاستعمارية التي لا تنظر إلى حركة الجيش بعين الارتياح
كما حذرهم من السياسة الحزبية الرجعية التي مكنت الإستعمار والطفنة
من البلاد (٢) .

(١) وثائق الحزب ، بيان مطبوع عن حادث السفارة مرفق به نص المذكرة التي قدمت
إلى السفارة في ١١/٢٩/١٩٤٨ .
(٢) الأهرام ٨/٢/١٩٥٢ .

وفي اليوم التالي قدم الحزب مذكرة إلى طي ماهر رئيس الوزراء عرض فيها
للمطالب الآتية (١) :

(١) وضع دستور جديد للبلاد عن طريق تأليف جمعية وطنية تأسيسية من
جميع عناصر الأمة وطوائفها .

(٢) حل جميع الأحزاب السياسية وإعادة تأسيسها من جديد على أسس
وبرامج واضحة .

(٣) استمرار الحكم العسكري حتي يتم وضع الدستور .

(٤) المبادرة بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية العاجلة بتحديد الملكية
وتخفيض الإيجارات وتقريب الفوارق بين الطبقات والقضاء على امتيازات
الرأسمالية والاستقرائية ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة وتوفير
للساكن الشعبية .

(•) تحقيق المطالب الوطنية بأن تقوم العلاقات بيننا وبين بريطانيا على أساس
القواعد الدولية العامة وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك توجه وفد من أعضاء الحزب (١٣ أغسطس) إلى قيادة الجيش وقدم
مذكرة طالب فيها بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وتأميم مايزيد على هذا
القدر وتخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة ٤٠ ٪ وإلغاء الإيجار العيني وعدم إخلاء
المستأجرين الأطنان (٢) .

(١) وثائق الحزب نص المذكرة .

(٣) الأهرام ١٣/٨/١٩٥٢ .

وبعد صدور بيان رئيس الوزراء الخاص بالمباحثات التي دارت بين الحكومة وكبار الملاك بشأن تحديد الملكية الزراعية . أصدر حزب الفلاح بياناً أعلن فيه ضرورة تحديد الملكية بخمسين فدانا مع التصرف في الزيادة عن طريق تكوين جمعيات تعاونية أو مزارع جماعية لإدارتها على أساس اشتراكى على أن تكون الأرض ملكاً للدولة . مع ضرورة إصدار قانون بتحديد الحد الأقصى لإيجار الأراضي الزراعية (١) .

ويلاحظ أن موقف الحزب من الثورة كان موقف التأيد للطلق . وأن الأفكار التي طرحها لحل المشكلة الزراعية كانت أفكاراً تقدمية . وإن كان اتخاذ رجال الحزب موقف الناصح الأمين لرجال الثورة وطعنهم في الأحزاب السياسية الأخرى — رغم ما عرفوا به من الحرص على كسب ود جميع الأحزاب قبل الثورة — يبعثنا على شك في أن الدافع وراء هذا الموقف من جانب رجال حزب الفلاح هو ما كانوا يأملون فيه من إتاحة الفرصة لهم — في ظل العهد الجديد — لتوسيع نشاطهم السياسى على حساب الأحزاب الأخرى .

لقد كان حزب الفلاح الاشتراكى يمثل اتجاه فريق من المثقفين — الذين ينتمون إلى اليرجوازية الصغيرة — الذين يدعون إلى الترويج لدعوة إصلاحية هدفها تحقيق « العدالة الاجتماعية » لجاهل الفلاحين دون المساس بالنظام الاجتماعى الذى كان قائماً وقتئذ . ثم التفت آفاق رجال الحزب إلى الحد الذى جعلهم يؤمنون بالحل الاشتراكى كملاخ لتناقضات المجتمع

(١) المرجع السابق ١٩٥٢/٩/٦ .

المصرى من منطلق راديكالى وليس من منطلق ماركسى . ولعل ذلك يعبر عن عدم اهتمام الحزب بتنظيم الفلاحين للقيام بنضال جماعى لتحقيق مطالبهم الاقتصادية . وحرص رجال الحزب على عدم الاصطدام بالسلطة ومهادنة الأحزاب الأخرى فى الوقت الذى قامت فيه صلات قوية بينهم وبين شخصيات وأحزاب عرفت بميولها الفاشية . ورغم ذلك فقد ظل الحزب ملتزما بخطه الأساسى من حركة إصلاح اجتماعى .

For the purpose of this study, the following
variables were selected: age, sex, education,
income, occupation, and marital status.
The data were collected from a random
sample of the population and were
analyzed using statistical methods.

(المصادر)

- * وثائق الحزب ، وهي عبارة عن مجموعة أوراق وسجلات يحتفظ بها الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى .
- * أحمد حسين ، أزهار ، قصة مصر في الثلاثينيات ، دار القلم القاهرة ١٩٦٢
- * رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٨ .
- * محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ القاهرة ١٩٥٣ .
- * محمد زكى عبد القادر - أقدام على الطريق . دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٦٧ .
- * مصطفى مؤمن - صوت مصر - دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٥١ .
- * منيرة حسنى - أيام في الهيئات النسائية - القاهرة ١٩٥٥ .
- * الهلال - أكتوبر ١٩٦٤ .
- * المصور - أكتوبر ١٩٢٩ .
- * الامام - يناير ١٩٣٣ .
- * النضال - ١٩٣٩ .
- * مصر - ١٩٤٨ .
- * الأهرام - ١٩٣٩ - ١٩٥٢ .

The Newyork Herald Tribune August 1947.